رأي الوسط

ازدياد الجمعيات الأهلية: حالة صحية

□ الجمعيات الأهلية البحرينية في ازدياد مستمر منذ التصويت على ميثاق العمل الوطني. وكانت اول جميعة أهلية سجلت مع العهد الاصلاحي هي جمعية حقوق الانسان البحرينية، التي ناضل مؤسسوها عدة اشهر قبل التصويت على الميثاق وكانوا اول من ينعم بالترخيص ومنذ ذلك الحين والجمعيات تزداد وتتعدد.

فالطب والصحة لديهما عدد من الجمعيات التي قد تصل إلى عشر جمعيات بعد وقت قريب، وحقوق الانسان اصبح لها ثلاث جمعيات متشابهة في الأهداف.

والسياسيون أصبح لديهم 12 جمعية تمثل الاتجاهات اليسارية واليمينية والاسلامية (الشيعية والسنية). والمرأة أصبحت لها جمعيات كثيرة، بل ان كل اتجاه سياسي، صغير او كبير، اسس له جمعية تعنى بالنساء. وحديثاً بدأت الاتجاهات تؤسس لها جمعيات تعنى بالطفل والشباب، وهكذا أصبحت لكل اتجاه سياسي على الاقل جمعيتان، وبعضها لديه اربع جمعيات.

ومن ثم هناك الانشقاقات الحزبية التي نتج عنها المزيد من الجمعيات السياسية وغير السياسية، وأصبح المواطن لا يستطيع التفريق بين جمعية وأخرى لتشابه المسميات والاهداف.

ربما يتساءل البعض: هل ان هذا الامر في صالح الديمقراطية؟ وهل الازدياد في الجمعيات يخدم الاهداف التي أسست من اجلها؟

اننا نعتقد ان هذه الحال صحية وهي مؤشر إلى حياة ديمقراطية مستقبلية، فيما لو استطعنا انعاشها وتمت اعادة ترتيب صفوفها مستقبلا. فالمجتمعات المنفتحة تزداد فيها الجمعيات الاهلية، المسجلة أو غير المسجلة إلى الدرجة التي يصبح من المستحيل اعداد دليل جامع وشامل لها، وذلك بسبب كثرتها من جانب، اضافة إلى ذلك فإن بعضها لم يسجل اصلاً. وحتى منظمة كبيرة مثل منظمة العفو الدولية التي تمتلك تنظيمات فرعية عديدة في بلاد التأسيس (بريطانيا) فإنها جمعية غير مسجلة والهيئة الوحيدة المسجلة هي قسم الابحاث التابع للمنظمة. اما الحركة وفروعها المنتشرة في جميع انحاء بريطانيا فليس لها تسجيل. وعلى رغم ذلك فإن اثرها داخل بريطانيا وخارجها لا يستطيع احد انكاره.

والبحرين تنعم بهذه الحال حالياً، اذا ان هناك الجمعيات المتعددة المسجلة وأيضا هناك الفعاليات الاجتماعية المؤثرة المنطلقة من مجالس المنازل ومن اماكن اخرى، وهي غير مسجلة، ولكنها مؤثرة في الحياة العامة.

ان ازدياد الجمعيات من شأنه ان يستخرج الطاقات المخبأة وان يختبرها وان يسلط عليها المجتمع الذي سينتخب ادارتها وسيسقطها اذا شاء، او سيتجاهلها اذا لم تكن مهمة.

وهذه الحال التي نعيشها يحسدنا عليها الآخرون فحتى الكويت ليس لديها حرية تكوين الجمعيات الموجودة في البحرين. أما في قطر فلم يسمح إلى الآن بتكوين جمعية مهنية واحدة، والحال في الدول الخليجية الاخرى لا تختلف كثيراً عن الكويت او قطر.

أما في البحرين فنحن نعيش جانباً مستنيراً من الديمقراطية، على رغم النواقص التي تصاحب المشروع الاصلاحي... ولربما من الحكمة ان تسارع الجهات الرسمية في التخلي عن عقلية الماضي وتعترف بالجمعيات السياسية من دون التفاف او ضحك على النفس، وتسمح بتكوين النقابات والاتحادات العامة، من دون عراقيل. والمجتمع هو الذي سيحدد ما اذا كانت جمعية ما، او حزب ما، او نقابة ما، هي مؤسسة ورقية ووهمية أو مؤسسة شعبية لها اثرها الاجتماعي أو السياسي او الاقتصادي او الثقافي.

لقد استلمنا الريادة في هذا المجال واي تراجع عنه – لا سمح الله – ستكون له انعكاسات وخيمة، وهذا ما لا ينبغي التفكير فيه، اذا كنا حريصين على المشروع الاصلاحي الذي دشنه عظمة الملك وأيدته القطاعات الشعبية.

الأرض بين قمتين: القوي يأكل الضعيف

□ حين انعقدت قمة الارض في ريودي جانيرو (البرازيل) في العام 1992 كان العالم يعيش لحظات الانتصار الاميركي في حرب واشنطن «الباردة» ضد خصمها الاتحاد السوفياتي. وموسكو كانت تمر في لحظات بؤس. العدو انتصر والكرملين يبحث في العواصم الاوروبية عن مساعدات تبقي روسيا على قيد الحياة.

وصل جورج بوش الأب إلى مكان القمة و «البخور» الاميركي يخيم وينتشر كالمظلة فوق رؤوس بعثات الدول المشاركة في المؤتمر. الكل ينتظر المنتصر حاملاً الهدايا والوعود في فترة اعتقد البشر دخول عصر الهناء والسكينة والتعايش... والعدالة في توزيع ثروات الأمم.

واجه بوش الأب منذ وصوله إلى ريو رؤساء الارض يطالبونه بالمال والغاء الديون والمساعدة في مكافحة البطالة والفقر والامية وحماية البيئة. رد بوش آنذاك في خطاب شهير احبط «قمة الارض» من يومها الاول: أنا رئيس الولايات المتحدة ولست رئيساً للعالم.

وبدأ «البخور» الاميركي بالانقشاع ليكشف عن فواجع وحروب صغيرة: البلقان في أوروبا، قبائل التوتسي والهوتو في بوروندي ويوغندا والدول المحيطة ببحيرة فكتوريا في قلب افريقيا، جورجيا والشيشان وأرمينيا واذربيجان في آسيا الوسطى، وأخيراً فلسطين والعراق وافغانستان.

اكتشفت «الارض» في قمة ريو ان الدول الكبرى ليست جمعيات خيرية توزع الخبز والمال على المحتاجين والفقراء. وتوصلت القمة إلى سلسلة قرارات قيل ان الدول الغنية وعدت الدول الفقيرة بتنفيذها. وقال الكبار للصغار: اعطونا فرصة وستجدون ما يفرح الارض في موعد القمة المقبل في جوهانسبرغ في العام 2002.

ومضت السنوات العشر وجاء العالم إلى «قمة الارض» وقاطعتها الولايات المتحدة بذريعة ان الأوان الآن هو لمحاربة الارهاب وليس لدينا الوقت لمكافحة الفقر. الارهاب اولاً وثانياً وثالثاً... بعدها تأتي الحرب على الفقر.

حتى القرارات المتواضعة التي توصلت اليها دول قمة الريو قبل عشر سنوات ترددت الدول الغنية في تنفيذها. فهي كالقرارات التي تصدرها قمم جامعة الدول العربية.

توصل المجتمعون في الريو إلى الاتفاق على خطة مؤلفة من 153 بنداً لم تنفذ الدول الغنية بنداً منها. حتى طلب زيادة مساعدات الدول الغنية للدول الفقيرة إلى نسبة 0,7 في المئة من الناتج المحلي انخفض من 0,3 في المئة في العام 1992 إلى 0,2 في المئة في العام 2002، فالمؤشر العام تراجع بعد ان كان الوعد برفعه.

حتى مطالبة جمعيات حماية البيئة ومكافحة التلوث الذي تنفثه مصانع الدول الغنية لم تتم معالجته على رغم الخطط النظرية لوقف الاتجاه التدميري لموارد الارض. فالعلماء يتوقعون حصول كارثة بيئية عالمية بين العام 2035 والعام 2050 والدول الصناعية تتجاهل كل القرارات المتعلقة بهذا الشأن.

اما الديون الخارجية للدول الفقيرة النامية فقد ارتفعت من 90 ملياراً في 1970 إلى 2000 مليار دولار في مطلع القرن الجاري. والتوزيع العادل لثروات الامم المتحدة بات اسوأ. فبسبب انهيار المنافس الدولي نجحت 51 شركة ضخمة (كارتيلات) في السيطرة على معظم الاقتصاد العالمي. فالقلة تسيطر على الكثرة. والشمال يحتكر المال ويستنزف الجنوب. ودخل الفرد في افريقيا مثلاً تراجع في العقد الاخير بعد ان شهد فترة نمو وجيزة.

العالم يموت جوعاً والدول الصناعية تنفق 300 مليار دولار سنوياً لدعم زراعاتها المحلية، بينما «الارض» حائرة في مستقبلها بين الريو وجوهانسبرغ.

بعد 33 عاماً على الانقلاب العسكري

كيف يمكن تعريف الجماهيرية الليبية؟

علي العبدالله*

□ تشهد الجماهيرية الليبية عملية إعادة تعريف ذات جذرية، تكاد، على صعيد السياسة الخارجية، تبلغ درجة الانقلاب الشامل، بعد مرور 33 عاماً على الانقلاب.

بدأت العملية بإعلان الجماهيرية نبذ الإرهاب والالتزام بمحتوى قرار مجلس الأمن «الرقم 731 للعام 1992»، وانتهت بالاعلان، خلال زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية مارك اوبرايان، بتبنّي مكافحة الإرهاب والالتزام بحقوق الإنسان ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل مروراً بالتوسط لإطلاق رهائن غربيين، وأميركيين تحديداً، تحتجزهم «مجموعة أبي سياف» الفلبينية في جزيرة (صولو). وبالتعاطي إيجاباً مع المطالب البريطانية – الأميركية بشأن قضية تفجير طائرة الـ (بان أميركان) فوق بلدة لوكربي الاسكتلندية، والمساهمة في إعادة أسرى من الأفغان العرب إلى بلادهم. عكس الخطاب الذي ألقاه العقيد معمر القذافي، في مناسبة مرور واحد وثلاثين عاماً على ثورة الفاتح من سبتمبر/ ايلول، المستوى الذي بلغته عملية «إعادة تعريف الذات» اذ تضمن الخطاب دعوة المستثمرين والعاملين الأميركيين إلى الحضور إلى الجماهيرية للعمل، واستعداد الجماهيرية لفتح صفحة جديد مع الولايات المتحدة تقوم على الاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة، وتحفّظه على الدعاوى الصهيونية وليس على «إسرائيل» التي قال عنها: «إنها إذا استمرت في دعاواها الصهيونية فإنها ستفقد، في عصر التكتلات الكبرى أصدقائها». وكرّر ما كان أعلنه في القمة الافريقية التي عقدت في لومي (عاصمة التوغو) في العام 2000 حول العولمة وانتهاء عصر الدولة الوطنية والمشروع الوطني، وتضمّن الخطاب انتقال أولوية الجماهيرية من الوحدة العربية إلى الاتحاد الافريقي.

العقيد معمر القذافي

ربطت بعض التعليقات السياسية بين التوجّه الليبي الجديد وما وُصف بـ «الإحباط الليبي» من الموقف العربي إن كان إزاء دعوات العقيد الوحدوية أو اتجاه الحصار الذي فُرض على الجماهيرية لأكثر من ثماني سنوات، حيث لم تقم أية دولة عربية بكسره بينما قامت عدة دول افريقية بذلك.

الواقع أن هذا التبرير لا يتسق مع «المنطق الثوري» الذي كانت تتبناه القيادة الليبية ويميّز بين الواقع الرسمي والواقع الشعبي العربي ما يعني أن الشعب العربي في الدول العربية غير مسئول عن مواقف الحكام، وهذا المنطق يستدعي مواصلة العمل حتي يتم «التغيير الثوري» الذي يضع كلمة الشعب ومصالحه أساساً للنظام السياسي والاقتصادي، ناهيك عن مشروعية التساؤل عن مدى حصافة مبادرات العقيد الوحدوية لجهة التوقيت والشركاء، حين جاءت مبادراته في توقيت غير مناسب ومع شركاء غير مناسبين... كما أن الانقلاب الليبي بدأ فعلياً قبيل فرض الحصار والعمل على كسره، فمنذ بداية العقد الماضي وإثر صدور قرار مجلس الأمن «الرقم 731 في 1992 العام»، أعلنت الجماهيرية في بيان الأمانة الخارجية أنها:

1 – قطعت علاقاتها بجميع المجموعات والمنظمات التي تتورط في الإرهاب الدولي بجميع صوره وأشكاله.

2 – أنه ليس لديها معسكرات لتدريب الإرهابيين وإيوائهم، ودعت لجنة من مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة، أو اية هيئة تابعة للأمم المتحدة، للتحقق من ذلك.

3 – أنها لن تسمح باستخدام أراضيها أو مواطنيها أو مؤسساتها للقيام بأعمال إرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتوقيع العقوبات على من يثبت تورطه في مثل هذه الأعمال.

4 – أنها تلتزم باحترام الخيارات الوطنية وتبني علاقاتها على أسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأية دولة من الدول.

وقامت بتقديم كشف بالأسلحة والذخائر التي قدمتها لعدد من المنظمات التي يعتبرها الغرب إرهابية كالجيش الجمهوري الارلندي.

إن قراءة الانقلاب الليبي تستدعي البحث عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراءه كي نستطيع إدراك أبعاده وحدوده.

نجحت القيادة الليبية، التي سطع نجمها طوال العقود الثلاثة الماضية، في رسم صورة لنظامها السياسي اتسمت بـ «الثورية» و«التحررية». ارتبط هذا النجاح باستثمار المعطيات المحلية والعربية، اذ أتاحت لها عائدات النفط الكبيرة تحقيق الآتي:

أ – تأمين مستوى معيشة جيدة للمواطن الليبي، في بلد قليل العدد كثير الموارد، مع ابعاده في الوقت ذاته عن عملية الانتاج والسياسة والاقتصاد. وأقامت بعائدات النفط الكبيرة مشاريع صناعية في عدد من الدول الأجنبية (إيطاليا، اليونان، تايلاند، كوريا الجنوبية) تنتج سلعاً منوعة للسوق الليبية تطرح في الأسواق بأسعار زهيدة.

ب – تقديم مساعدات مالية كبيرة لعدد من الدول العربية (دول الطوق خصوصاً) والحركات السياسية العربية، وهذا سمح بتعظيم دور الجماهيرية في السياسة العربية.

جـ – تقديم مساعدات مالية سخية لعدد من الدول والحركات السياسية في افريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية. وهذا أكسبها نفوذاً سياسياً دولياً كبيراً.

د – دفع ثمن الأسلحة التي تستوردها نقداً وبالعملة الصعبة، وهذا سمح لها بالحصول على أنظمة تسلح أكثر تطوراً، بالقياس إلى ما تحصل عليه الدول العربية الأخرى.

كل هذا فتح الطريق أمام الجماهيرية للعب دور مؤثر في الساحتين العربية والدولية، دور أكبر من حجمها وإمكاناتها البشرية.

غير أن الظروف الاستثنائية تغيرت، وفرضت على الجماهيرية تحدياً صعباً وضع نظامها السياسي أمام ساعة الحقيقة... فقد هدأت فورة النفط التي تلت حرب 1973، وتراجعت أسعاره، وتآكل النظام العربي لصالح وطنية ضيقة، ودخلت المنطقة العربية بعد العدوان الأميركي على العراق، وانهيار الاتحاد السوفياتي، وبدء عملية التسوية في دائرة الهيمنة الأميركية شبه المطلقة. زاد التطور التقني الذي مهّد للعولمة هشاشة الأنظمة العربية، وضاعف من انعدام وزنها.

ترتّب على كل ذلك اعتماد دول كثيرة، ومنها الجماهيرية، سياسة التكيف الإيجابي مع هذه الظروف والمتغيرات بعد ان فقدت الغطاء الدولي وأضاعت فرصة اقامة غطاء عربي مناسب.

في هذا الإطار يمكن فهم الانقلاب الليبي باعتباره استجابة لعامل خارجي ضاغط ولّد ظرفاً محلياً واقليمياً ودولياً غير مواتٍ فرض التكيّف معه إعادة نظر في كثير من السياسات الخارجية المتبعة والتمسك في الوقت نفسه وبقوة بالسياسة الداخلية التي أتاحت السيطرة على المجتمع وتحويله إلى تابع ضعيف للسلطة في معادلة القوة بين السلطة والمجتمع.

في هذا السياق تراجعت الجماهيرية عن كثير من أساسيات سياستها الخارجية، وأطلقت إشارات كثيرة في تعبير واضح عن توجهها الجديد كالعودة عن دعم الحركات الثورية، وعن التوجه العروبي، وتقليص الدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية «السلطة الوطنية الفلسطينية»، والتقرب من الولايات المتحدة بوضع عقبات أمام تطور العلاقات الأوروبية – الأفريقية (هاجم العقيد في مؤتمر القمة الأوروبي – الافريقي – القاهرة 3 – 4 / 4 / 2000، الماضي الاستعماري لاوروبا في مسعى واضح للتشويش على إمكان التعاون بين الطرفين» اعتُبر رسالة ودّ للولايات المتحدة، وتبنّي فكرة تلاشي مبدأ السيادة الوطنية، وإعلان العقيد أن تنظيم «القاعدة» وأسامة بن لادن يمثلان تهديداً لليبيا ولدول عربية أخرى، وأخيراً إعلان الجماهيرية عن استعدادها لدفع تعويضات مجزية لأسر ضحايا لوكربي (10 ملايين دولار للشخص الواحد، أي دفع ما قيمته 2,7 مليار دولار)، والبحث عن صيغة تشير إلى مسئولية الجماهيرية العامة عن اعتداء لوكربي على رغم إعلان أمين الخارجية عبدالرحمن شلقم ألاّ علاقة للدولة الليبية بمشروع تعويض أسر ضحايا لوكربي، لأنها ليست طرفاً في الموضوع، وأن رجال الأعمال الليبيين وبالتعاون مع بعض الحقوقيين كانوا أجروا لقاءات مع محامي أسر الضحايا، وهي لقاءات لا تعني إلاّ الجمعية القانونية المتطوعة للدفاع عن الموقف الليبي.

كل هذا في إطار مساعٍ محمومة لرأب الصدع مع الولايات المتحدة وإنهاء القطيعة الراهنة، كوسيلة للاحتفاظ بالسلطة السياسية، بينما لم يحظ الوضع الداخلي بإعادة نظر جادة تتفق مع الالتزام بحقوق الإنسان والحريات المرتبطة بها، اذ جاءت عملية إعادة الهيكلة جزئية وشكلية (إلغاء 14 أمانة من أمانات المؤتمر الشعبي العام، والإبقاء على 4 أمانات، واستحداث أمانة خاصة بالشئون الافريقية) أبقت البلاد/ المجتمع تحت السيطرة. فالأحزاب وما تزال ممنوعة منذ صدور القرار «الرقم 71 في العام 1972»، والبلاد من دون دستور محدّد تحكمها قواعد سياسية فضفاضة: الإعلام الدستوري الثوري (1969)، الكتاب الأخضر (1976)، الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهيرية (1988)، علماً أن هيكل السلطة الأفقي يترك للزعيم الدور المحوري في إدارة البلاد – بما يشبه نظام الحزب الواحد مع فارق أن السلطة هنا بيد فرد واحد – ويترك الشعب في حال تفكك بسبب غياب التراتبية السياسية.

لن يقود الانقلاب الليبي إلى تحديث مؤسسات الحكم وعصرنة المجتمع، بل على الضدّ من ذلك سيعمّق التبعية الاقتصادية والاستلاب والتذرّر الاجتماعي، بسبب غياب مشروع وطني للاندماج والاستقلال الاقتصادي.

* كاتب سوري.

سنة على ضربة 11 سبتمبر/ أيلول

انتقمت أميركا من افغانستان ودعمت إسرائيل ضد عرفات وتخطط لضرب العراق

محمود التهامي*

□ ها هي الأيام تمر، ويعود سبتمبر/أيلول من جديد بعد أن حمل فى وجهه علامة بارزة أو عميقة، ولكنها على أي حال مميزة إلى درجة أنها أصبحت علماً على الأيام. فيقال «قبل 11 سبتمبر وبعد 11 سبتمبر» لأن العالم الذى نعيش فيه بعد أن شهد حوادث ذلك اليوم، وبعد مرور نحو عام على وقوعها، لايزال يتخبط في آثارها الإقتصادية والسياسية والثقافية. ولا أحد يعلم بالضبط إلى أين تنتهي توابع تلك العملية التي هزت قلب الولايات المتحدة وأصابته بذبحة صدرية توالت آثارها على أطراف العالم القاصي والداني واشتكى لها الجميع بالسهر والحمى.

في صباح ذلك اليوم حين سقط التوأم المعروف ببرج التجارة العالمي في نيويورك كان سقوطه مدوياً وكان مرئياً لمئات الملايين من البشر وصل اليهم في لحظات وقوعه. وتلك ميزة من ميزات نظام العولمة في الاتصالات والتقدم التقني الذي ضمن وحدة الزمان والمكان في كل بقاع الدنيا على رغم اختلاف خطوط الطول والعرض وابتعاد الشقة لآلاف الأميال.

وبقي في موقع الحادث سحابة كثيفة من الغبار والدخان وزوبعة هائلة من التراب مختلطة بالدم والنار.

ولم يكن يدور في ذهن أحد آنذاك أن تلك السحابة شبه النووية التي كست سماء نيويورك سوف تنتشر فوق بحر السياسات الأميركية آلاف الأميال حول العالم لتصل الى أراض بعيدة هنا أو هناك اتهمت بإنتاج الإرهاب أو تصديره أو الترويج له. وتدور الآن معركة غير محددة المعالم ضد عدو غير معروف نتائجها النهائية لاتزال في علم الغيب لا يستطيع أكثر المتنبئين دقة أن يتوقع نتائجاً لمقدمات ما زالت فى ذهن صانع السياسة الاميركي الذي صدمته المفاجأة.

والحقيقة أن حادث 11سبتمبر الإرهابى ضدأميركا كان محاولة ممن قاموا به لنقل المعركة إلى داخل الولايات المتحدة بعد أن تعرضت مصالحها لهجمات متنوعة فى أماكن متعددة من العالم، فواشنطن كانت تعلم أن مصالحها مستهدفة وان هناك خصوماً لها يحاولون النيل منها كدولة عظمى لها سياسات لا تروق للبعض، ولكن أحداً لم يرد في خاطره أن يحدث الهجوم على الأرض الأميركية ويطاول رموز سيادتها الإقتصادية و السياسية والأمنية في نيويورك وواشنطن.

وعلى قدر ما كان الحدث مدوياً والتحدي صارخاً على قدر ما كانت غضبة العملاق الأميركى عاتية. وتسبب ذاك الحادث في تنشيط اليمين الأميركي الذي ربط الحادث بتراخي الولايات المتحدة فى إظهار قوتها، وانها لو فعلت لما تجرأ الجناة على تنفيذ العملية ضد رموز السيادة الأميركية. وهكذا انطلقت صيحات الثأر والانتقام ودعا الداعي إلى «شن الحرب المقدسة ضد الارهاب الدولي».

استطاع اليمين الاميركي بقيادة الجمهوريين جمع كلمة الشعب على ضرورة الانتقام من الارهاب واستئصال جذوره في العالم. وتركز الغضب في نقطتين مهمتين: الاولى خدش الهيبة أمام المجتمع الدولى، والثانية نوعية رد الفعل ومدى استيعاب السياسة الاميركية للحادث.

وجرت دراسة الحادث دراسة أولية لاحتواء آثاره وتقرر الاستفادة منه كمبرر لتنفيذ عدد من الخطط السياسية المعدة سلفاً وكانت تنتظر الظروف المواتية لتنفيذها. لست من القائلين بأن المفاجأة أفقدت الأميركيين التوازن، ربما حدث ذلك لوقت قصير جداً، ولكن الأمور سرعان ما عادت إلى الحسابات العملية وخطط الولايات المتحدة وبرامجها للتعامل مع دول العالم الاخرى والقوى الفاعلة فيه واستغلال الفرصة التي سنحت لتمرير مخططاتها مستفيدة من مأساة قومية.

نحن إذاً أمام قضية هيبة الولايات المتحدة التي خدشها العمل الارهابي على مرأى العالم ومسمعه ونحن نتعامل مع قضية مصالح الولايات المتحدة التى لا يجب أن تصبح «ملطشة»، وربما أغرى قوى اخرى التعرض لتلك المصالح أو على الأقل تعاملوا معها بقدر من الاستهانة لاتقبله الولايات المتحدة. ولذلك عرضت واشنطن على «المجتمع الدولي» واحدا من إختيارين، فإما حليف في الحرب ضد الارهاب، وإما عدو لا يجب الوثوق به. ورفضت السياسة الاميركية الحلول الوسط في هذا الموضوع إلا فى حدود ضيقة للغاية.

وأحست دول العالم بالأزمة الخانقة حين اقبلت العاصفة من موقع «برج التجارة العالمي»، وتوالى إعلان الدول شجبها وإدانتها للعمل الارهابى ومساندتها للولايات المتحدة في الحرب ضد الارهاب من دون ان تعرف على وجه الدقة أبعاد تلك الحرب. وسرعان ما تكوّن التحالف السياسي والعسكري ضد الارهاب واختارت الولايات المتحدة أفغانستان لتكون نموذجا للدولة المارقة التي ترعى الارهاب. وبالتالي تكون وعاء أول عملية عسكرية لتصفية تنظيم «القاعدة» الذي اتهم من دون أدلة دامغة بتدبير وتنفيذ العملية الارهابية، وضد نظام طالبان الذي يوفر المأوى للتنظيم المذكور.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة نجحت في تحقيق هدفين في وقت واحد، الاول توجيه ضربة قوية شتت تنظيم «القاعدة» ولا يقلل من شأنها عدم العثور على معظم قادة التنظيم حتى الآن، والثاني تصفية نظام «طالبان» الذي كان يجاهر بالعداء السياسي للولايات المتحدة. وتلك رسالة إلى كل الدول التي تتهمها واشنطن برعاية الإرهاب أو توفر المأوى له، فهي لن تكون بمنأى عن يد الولايات المتحدة وقوتها العسكرية.

وبسبب عدم وجود معايير واضحة لتعريف الإرهاب اصبح الأمر منوطاً بما تراه الولايات المتحدة فقط. وهكذا بدأت الأمور تتخذ مساراً مطاطياً غير محدد المعالم تختلط فيه الأهداف، لذلك بدأ التحالف ضد الإرهاب فى التشقق بعد عملية أفغانستان نظراً لاختلاف وجهات النظر على الأولويات وطبيعة الخطوة التالية. وبدأت دول مهمة فى التحالف كألمانيا وفرنسا وبريطانيا تطرح المزيد من الأسئلة وتطلب الايضاحات وتعلن أنها ليست مضطرة إلى مسايرة الولايات المتحدة إلافيما يتم الاتفاق عليه بوضوح. وشارك في التحفظات الكثير من الدول العربية والإسلامية الحليفة للولايات المتحدة.

ولنأخذ مثلاً موضوع العراق الذي حددته الولايات المتحدة كخطوة تالية لأفغانستان، فقد اختلفت سياسات الحلفاء إزاءه. فواشنطن ترى أن تصفية نظام بغداد بات ضرورة ملحة وتخطط لشن عملية عسكرية ضده، بينما يطالب الحلفاء الأوروبيون التريث وعدم الإندفاع في ذاك الاتجاه. وعارضت الدول العربية والاسلامية خطط اميركا لغزو العراق من طريق القوة العسكرية.

وربما كانت لأوروبا مصالح مع العراق تتعارض مع المصالح الأميركية فطلبت التريث في تنفيذ الغزو حماية لمصالحها، وربما كان الاختلاف نوعاً من المناورة لتمرير الوقت حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تفاصيل العملية العسكرية التي يحرص البنتاغون على تسريب أخبار عنها بصورة شبه يومية لتتحقق المفاجأة الاستراتيجية في التوقيت وليس في الضربة.

ومن باب العراق نصل إلى محطة مهمة للغاية تكاثفت فيها تداعيات حوادث 11 سبتمبر/ايلول في منطقة الشرق الاوسط، إذ نجد أنفسنا أمام حزمتين من التأثيرات، الأولى والأخطر ذات بعد ثقافي، والأخرى ذات بعد سياسي واقتصادي وتتعلقان بالقضية الفلسطينية وترويض الدول التي تملك الاحتياطات النفطية المؤثرة في بورصة الأسعار.

وترجع خطورة الحزمة الثقافية إلى إرتباطها بالدين وإفتعال صدام بين الاسلام والغرب حرصت الدعاية الصهيونية على إشعاله فور وقوع حوادث سبتمبر. وهو ما يجب الانتباه إليه ومعالجته بصورة غير تقليدية عبر مجموعة من المثقفين المهتمين بالشئون السياسية...

وما يؤكد الأمر، الخلط الذي روجت له إسرائيل وقبلته الولايات المتحدة بين أعمال المقاومة ضد الاحتلال والإرهاب. وعبثاً حاول زعماء عرب ومسلمون توضيح الأمر للرئيس الأميركي جورج بوش وإدارته ولكن يبدو أن الاستجابة كانت سلبية في هذا الموضوع، ولا تزال الولايات المتحدة تصر على أن المقاومة ضد إسرائيل عملاً من أعمال الإرهاب.

بعد مضي سنة على حادث سبتمبر تظل منطقة الشرق الأوسط بكل التعقيدات السياسية والثقافية القائمة فيها أكثر المناطق تأثراً بتلك الحوادث نظراً للدور التخريبي الذي تلعبه السياسة الإسرائيلية فيها وحرصها على تصعيد التوتر للحيلولة دون حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة بأي ثمن وبأية وسيلة.

* كاتب ومحلل سياسي مصري